الموقف الألماني من الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠١٤–٢٠٢٣: دراسة تحليلية

The German Position on the Russian–Ukrainian War (2014–2023):An Analytical Study

م.م هاجر طالب كاظم

Hager Taleb khathem

hajeer.taleb1205a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية /جامعة بغداد

الموقف الألماني من الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠١٤–٢٠٢٣: دراسة تحليلية

م.م هاجر طالب كاظم

الملخص

يتناول هذا البحث موقف ألمانيا من الحرب الروسية الأوكرانية، مع التركيز على الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣، التي شهدت تغييرات جذرية في سياسات برلين الخارجية تجاه كل من موسكو وكييف. يبدأ البحث بسرد خلفية العلاقات الألمانية–الروسية التي تميزت بالتداخل الاقتصادي والسياسي، خاصة في مجال الطاقة. ثم يتناول رد فعل ألمانيا على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، والموقف الدبلوماسي الألماني في محاولة تسوية النزاع عبر اتفاقيتي مينسك الاولى لعام ٢٠١٤ والثانية لعام ٢٠١٥ ، يتابع البحث التحولات التي طرأت على السياسة الألمانية عقب الغزو الروسي الواسع لأوكرانيا عام ٢٠٢٢، مع التركيز على دعمها العسكري المباشر لأوكرانيا وزيادة ميزانيات الدفاع. كما يستعرض البحث الانقسامات السياسية داخل ألمانيا بشأن دعم أوكرانيا، والأثر الاقتصادي الكبير الذي خلفته الحرب، لاسيما في قطاع الطاقة والاقتصاد الوطني، فضلا عن التأثيرات على العلاقات الثنائية بين ألمانيا وروسيا في ظل العقوبات والتوترات المستمرة.

الكلمات المفتاحية: ضمّ شبه جزيرة القرم، اتفاقيات مينسك، التحول الاستراتيجي ، أمن الطاقة الألماني، الدعم العسكري لأوكرانيا، العقوبات على روسيا

Abstract:

This research explores Germany's position on the Russian-Ukrainian war, focusing on the period from 2014 to 2023. This decade saw a complete change in Berlin's foreign policy toward both Moscow and Kyiv. The study begins by looking at the history of German-Russian relations, which were based on strong economic and political ties, especially in the energy sector. It then examines Germany's reaction to Russia’s annexation of Crimea in 2014 and Germany’s diplomatic efforts to solve the conflict through the first and second Minsk agreements (2014 and 2015). The research follows the major

shifts in German policy after the full Russian invasion of Ukraine in 2022, focusing on Germany's direct military support for Ukraine and its decision to increase defense spending. Finally, the study reviews the political disagreements within Germany regarding this support, the heavy economic impact of the war—especially on energy and the national economy—and the future of German-Russian relations under ongoing sanctions and tensions.

Keywords: Annexation of Crimea, Minsk Agreements, Strategic Shift, German Energy Security, Military Support for Ukraine, Sanctions on Russia.

المقدمة

شكلت الحرب الروسية _الأوكرانية، التي بدأت شرارتها عام ٢٠١٤ وتمددت إلى نزاع واسع النطاق مع الغزو الروسي في شباط ٢٠٢٢، نقطة تحول كبرى في النظام الدولي وأمن أوروبا. بالنسبة لألمانيا، بوصفها أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي وأحد أهم الفاعلين السياسيين، مثلت هذه الحرب تحديًا استراتيجيًا معقدًا، إذ جاءت لتختبر توازنات علاقاتها مع روسيا، أكبر مورد للطاقة لها، وبين التزاماتها الأمنية تجاه حلف شمال الأطلسي الناتو(NATO) ودعم سيادة أوكرانيا.و تتميز المواقف الألمانية خلال هذه المدة بتقلبات واضحة، اذ انتقلت من محاولة اداء دور الوسيط الدبلوماسي عبر دعم اتفاقيتي مينسك، إلى اعتماد سياسات أكثر حزماً، تشمل دعم عسكري مباشر لأوكرانيا ورفع ميزانيات الدفاع، خاصة بعد تصاعد الأعمال العدائية الروسية وتهديداتها للأمن الأوروبي. يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة معمقة للموقف الألماني من الحرب الروسية الأوكرانية من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٣، من خلال تحليل خمس محاور أساسية: تطور العلاقات الألمانية–الروسية قبل الأزمة، السياسة الأمنية والعسكرية الألمانية، المواقف السياسية الداخلية، التداعيات الاقتصادية، وأخيرًا تقييم العلاقات الثنائية في ظل استمرار النزاع. وتعتمد الدراسة على مصادر موثوقة متنوعة، منها كتب أكاديمية، أبحاث ميدانية، وثائق حكومية، وتقارير دولية، لتوفير رؤية شاملة وموثقة.

المبحث الاول: الخلفية التاريخية للعلاقات الألمانية–الروسية

أولاً: مرحلة الحرب الباردة والانقسام الألماني وانعكاساته على العلاقات مع موسكو

أعيد رسم الخريطة السياسية لأوروبا بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، إذ قُسمت البلاد إلى أربع مناطق احتلال بين دول الحلفاء المنتصرة: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، والاتحاد السوفيتي، وكان هذا التقسيم مؤقتًا من الناحية الإدارية، إلا أنه سرعان ما تطوّر إلى انقسامٍ سياسي وأيديولوجي دائم مع تصاعد التوتر بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والشرقي الاشتراكي (Abd Al–Rahman, 2018, p. 45) وبحلول عام ١٩٤٩، نشأت دولتان ألمانيتان منفصلتان: جمهورية ألمانيا الاتحادية (Federal Republic of Germany) المعروفة بألمانيا الغربية تحت النفوذ الغربي، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (German Democratic Republic) المعروفة بألمانيا الشرقية تحت السيطرة السوفيتية، وفي هذا السياق، انضمت ألمانيا الغربية لاحقًا إلى حلف شمال الأطلسي وتبنّت نظامًا ديمقراطيًا برلمانيًا واقتصادًا سوقيًا حرًّا (Free Market Economy) (Dube, 2020, p. 102)، بينما في حين ، أصبحت ألمانيا الشرقية جزءًا من الكتلة الشرقية (Eastern Bloc) ، و خضعت لسيطرةٍ سياسية مركزية ونظامٍ اشتراكي شمولي قاده الحزب الاشتراكي الموحّد (Socialist Unity Party) تحت إشراف موسكو، وعليه، فقد رسّخ هذا الانقسام خطوط المواجهة الأيديولوجية بين الشرق والغرب في حقبة الحرب الباردة (Cold War) وكانت مدينة برلين مركزًا رمزيًا للتوتر، لا سيما بعد بناء جدار برلين عام ١٩٦١ الذي فصل المدينة ماديًا وأيديولوجيًا لقرابة ثلاثة عقود(Die Zeit, 2022)، ومع مرور الوقت، أصبح هذا الجدار تجسيدًا ماديًا للانقسام العالمي بين النظامين السياسيين المتنافسين، و من جهة أخرى، تميّزت العلاقات بين ألمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي بالبرود وعدم الثقة المتبادلة طوال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ومع ذلك، بدأت بعض المحاولات الدبلوماسية بالظهور لتحسين الاتصالات بين الجانبين، خاصة في عهد المستشار الألماني فيلي برانت (Willy Brandt) الذي تبنّى سياسة أوستبوليتك (Ostpolitik) أي سياسة الانفتاح على الشرق، و التي هدفت تخفيف حدة الصراع الأيديولوجي عبر التعاون التدريجي (Bundesministerium für Wirtschaft und

(Klimaschutz, 2023). وفي هذا الإطار، جاء اتفاق هلسنكي (Helsinki Accords) لعام ١٩٧٥ كأحد أبرز محاولات التقارب، إذ دعا إلى احترام الحدود الأوروبية وتعزيز الأمن الإقليمي وحقوق الإنسان، غير أن هذه الجهود، على الرغم من رمزيتها، بقيت محدودة الأثر بسبب تشدد النظام السوفيتي واستمرار القمع السياسي في ألمانيا الشرقية، مما ساهم في اتساع الفجوة الاقتصادية والسياسية بين الكتلتين(Kaplan, 2015, p. 33) . وبناءً على ذلك، لم يكن مفاجئًا أن تتصاعد الاضطرابات الشعبية في ألمانيا الشرقية أواخر الثمانينيات نتيجةً للركود الاقتصادي وغياب الحريات، وهو ما أدى في النهاية إلى انهيار النظام الشيوعي عام ١٩٨٩، في واحدة من أبرز لحظات التحوّل السياسي في أوروبا الحديثة، ولاحقًا، شكّل سقوط جدار برلين في تشرين الثاني لعام ١٩٨٩ نقطة تحوّلٍ تاريخية في مسار أوروبا المعاصرة، إذ فتح الطريق أمام توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠ وإعادة بناء مكانتها كقوةٍ أوروبية مركزية(Kriesberg, 2023). غير أن هذا التوحيد، في الوقت ذاته، أوجد تحدياتٍ جديدة في السياسة الخارجية الألمانية، خصوصًا في ما يتعلّق بعلاقتها مع روسيا التي ورثت إرث الاتحاد السوفيتي بعد تفككه عام ١٩٩١، وفي تلك المرحلة، مرت روسيا بمرحلةٍ انتقالية صعبة تحت قيادة بوريس يلتسين (Boris Yeltsin)، إذ بدأت في التحول من النظام الشيوعي إلى اقتصاد السوق (Market Economy) وسط اضطراباتٍ اقتصادية واجتماعية حادة(DW Arabic, 2015). وقد رأت ألمانيا في هذا التحول فرصةً لبناء شراكة استراتيجية مع روسيا الجديدة، إيمانًا منها بأن التعاون الاقتصادي والسياسي من شأنه الإسهام في دعم الاستقرار الأوروبي وتعزيز الأمن الجماعي، وخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ، وُقّعت عدة اتفاقيات تعاون اقتصادي وتكنولوجي بين الدولتين ، وبدأت الشركات الألمانية في الاستثمار في قطاعاتٍ روسية متعددة مثل الطاقة والصناعة الثقيلة والبنية التحتية ، وفي المقابل، أصبحت روسيا المورّد الأساسي للغاز الطبيعي والنفط إلى ألمانيا، مما أسس لمرحلةٍ جديدة من الاعتماد المتبادل التي تبنّتها السياسة الألمانية كوسيلةٍ لضمان السلام والاستقرار في أوروبا ما بعد الحرب الباردة(Nasser, 2022)

ثانيا: الاعتماد الاقتصادي المتبادل وأمن الطاقة في العلاقات الألمانية–الروسية

عدت الطاقة الروسية، ولا سيما الغاز الطبيعي من أهم الركائز للعلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وروسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأصبحت ألمانيا معتمدة بشكلٍ كبير على واردات الغاز الروسي، نظرًا لأن روسيا تمتلك أحد أكبر احتياطيات الغاز في العالم، وعدت شركة غازبروم (Gazprom) لاعبًا استراتيجيًا رئيسيًا في تصدير الغاز إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب متعددة أبرزها نورد ستريم ١ (Nord Stream 1) ونورد ستريم ٢ (Nord Stream 2)، الذي أثار جدلاً واسعًا داخل الاتحاد الأوروبي(Federal Government of Germany, 2023). وفي هذا السياق، اوجد هذا الاعتماد المتبادل حالةً من التداخل بين المصالح الاقتصادية والسياسية اذ خشيت برلين أن تستخدم موسكو ملف الطاقة كورقة ضغطٍ سياسية في أوقات التوتر، في حين ظل الغاز الروسي يمثل مصدرًا اقتصاديًا موثوقًا لتلبية احتياجات الصناعة والطاقة الألمانية. ومع مرور الوقت، بدأت بعض الدول الأوروبية، مثل بولندا ودول البلطيق، تُعبّر عن مخاوفها من هذا الاعتماد المفرط على روسيا، معتبرةً أن ذلك يُضعف الموقف الأوروبي الموحد أمام السياسة الروسية ويجعل الاتحاد الأوروبي عرضةً لابتزازٍ طاقي محتمل(Voltaire, 2023,p.41) ومع دخول الألفية الجديدة رسخت روسيا نفوذها الإقليمي من خلال سياساتٍ خارجية أكثر حزمًا، خاصة بعد إعادة انتخاب فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) رئيسًا للبلاد. فقد شكّلت حرب جورجيا عام ٢٠٠٨ نقطة تحوّلٍ في السياسة الروسية، إذ تدخلت موسكو عسكريًا في النزاع بهدف حماية المناطق الانفصالية الموالية لها، في إشارةٍ واضحة إلى رغبتها في استعادة موقعها كقوةٍ إقليمية فاعلة(Statista Research Department, 2021)

وبناءً على ذلك، وجدت ألمانيا نفسها في مأزقٍ سياسي ودبلوماسي إذ دعمت من حيث المبدأ الموقف الغربي المؤيد لجورجيا ورفض التدخل العسكري الروسي، لكنها في الوقت ذاته سعت للحفاظ على علاقاتٍ متوازنة مع موسكو خشية تأزيم الأوضاع وتأثير ذلك على المصالح الاقتصادية المشتركة. ومن ثمّ، حاولت برلين لعب دور الوسيط بين المعسكرين، إلا أنها واجهت تحدياتٍ كبيرة في تحقيق توازنٍ بين اعتبارات الأمن الجماعي الأوروبي والمصالح الاقتصادية الثنائية مع روسيا (German Council on Foreign Relations

2023) و بالتوازي مع ذلك، تصاعد التوتر في السنوات اللاحقة مع توسع حلف شمال الأطلسي نحو أوروبا الشرقية، وهو ما اعتبرته موسكو تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، و قد جعل هذا المناخ الأمني المتوتر ألمانيا في موقعٍ معقد بين التزاماتها الأطلسية وسعيها الدائم للحفاظ على قنوات الحوار مع روسيا، خصوصًا في ظل تنامي الحاجة الأوروبية للطاقة الروسية(European Council, 2014)

ثم جاءت الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ لتكشف هشاشة هذا التوازن، ففي شباط من العام ذاته، اندلعت احتجاجات شعبية واسعة في أوكرانيا أدت إلى الإطاحة بالرئيس الموالي لموسكو فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych). واستغلت روسيا حالة الفوضى لتعلن ضم شبه جزيرة القرم (Crimean Peninsula) في مارس ٢٠١٤، الامر الذي عد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وأثار صدمةً سياسية في أوروبا(Shore, 2020, p. 88). وفي هذا الإطار، تبنّت ألمانيا موقفًا حازمًا ضد التصرف الروسي، وأعلنت دعمها الكامل لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، وشاركت إلى جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية ومالية واسعة على روسيا شملت قطاعات الطاقة والمصارف والتسليح. وقد أثّرت تلك العقوبات سلبًا على الاقتصاد الروسي، لكنها في المقابل أدت إلى توترٍ حادٍ في العلاقات الألمانية–الروسية وأثارت نقاشًا داخليًا حول مدى قدرة برلين على الحفاظ على مواقفها السياسية الصارمة في ظل اعتمادها المستمر على الغاز الروسي(Raik et al.2023) وقد شكّل ضم القرم نقطة تحوّلٍ جذرية في السياسة الخارجية الألمانية ، إذ بدأت برلين تميل إلى مواقف أكثر صرامة تجاه موسكو، وتدعو إلى تنويع مصادر الطاقة الأوروبية كخيارٍ استراتيجي لتقليل التبعية. ومع ذلك، بقيت الحكومة الألمانية حريصة على تجنّب المواجهة المباشرة مع روسيا، إدراكًا منها لخطورة تفكك قنوات التواصل في ظل التحديات الأمنية المتزايدة(Detacher Bundestag, 2022) في الوقت نفسه، أدت الأزمة الأوكرانية إلى انقسامٍ سياسي واضح داخل ألمانيا. فقد دعم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) الذي قاد الحكومة آنذاك موقفًا حازمًا ضد روسيا، مطالبًا بفرض العقوبات وتشديد الدعم الأوروبي لأوكرانيا، في المقابل، تبنّت أحزاب أخرى من التيار اليساري والبيئي مواقف أكثر حذرًا، داعيةً إلى اعتماد الحوار والدبلوماسية لتجنّب التصعيد(Salah, 2021,

p. 54). ولم يقتصر هذا الانقسام على الساحة السياسية فحسب، بل امتد إلى الرأي العام الألماني، اذ أبدى جزءٌ كبير من المواطنين قلقهم من تداعيات النزاع على الاقتصاد المحلي وأمن الطاقة. وبناءً على ذلك، وجدت الحكومة الألمانية نفسها أمام معادلةٍ دقيقة حاولت من خلالها الموازنة بين الالتزامات الأوروبية والأطلسية من جهة، وحماية مصالحها الاقتصادية مع روسيا من جهةٍ أخرى. وقد انعكس هذا التوازن في سياساتها التي اتسمت بالتدرج والبراغماتية، إذ تجنّبت الانخراط في مواقفٍ متطرفة أو قراراتٍ تؤدي إلى صدامٍ مباشر مع موسكو، محافظةً بذلك على مساحةٍ محدودة من الحوار السياسي رغم تصاعد الضغوط الدولية(Kiel Institute for the World Economy, 2023)

في محاولةٍ لإنهاء النزاع المسلح في شرق أوكرانيا بين القوات الحكومية والانفصاليين المدعومين من روسيا، رعت ألمانيا بالتعاون مع فرنسا عملية تفاوضٍ دبلوماسية أفضت إلى توقيع اتفاقيتي مينسك الأولى (Minsk I – 2014) ومينسك الثانية (Minsk II – 2015). وقد تضمنت هذه الاتفاقيات بنودًا واضحة لوقف إطلاق النار، وانسحاب الأسلحة الثقيلة من خطوط التماس، وبدء حوارٍ سياسي شامل بين الأطراف المتنازعة برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ، و في هذا الإطار، ادت ألمانيا دور الوسيط الحاسم في المفاوضات، مستندةً إلى مكانتها كقوةٍ أوروبية رائدة وعضوٍ مؤثر في الاتحاد الأوروبي، ساعيةً إلى الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي عبر الدبلوماسية المتعددة الأطراف ومع ذلك، شهدت المنطقة خروقاتٍ متكررة لبنود الاتفاقين، واستمر القتال بشكلٍ متقطع، مما كشف عن محدودية الحلول السياسية في مواجهة المصالح الجيوسياسية المتعارضة بين موسكو وكييف، ونتيجةً لذلك، بدأت ألمانيا في مراجعة سياستها تدريجيًا ورفع مستوى دعمها السياسي والاقتصادي لأوكرانيا في السنوات اللاحقة، مع الاستمرار في تجنّب المواجهة المباشرة مع روسيا(Hummel, 2022,p:156)

وفي الوقت ذاته، تزامنت الأزمة الأوكرانية مع تحولاتٍ دوليةٍ واسعة النطاق، من أبرزها وصول إدارة جديدة في الولايات المتحدة وتصاعد النفوذ الاقتصادي والسياسي للصين واندلاع أزماتٍ متتالية في الشرق الأوسط، خصوصًا في سوريا وليبيا(Liana, 2019,p.40). و زادت هذه التطورات المتشابكة من تعقيد توازنات القوى وجعلت برلين

أمام ضغوطٍ متزايدة لتحمل دورٍ أوسع في إدارة الأمن الأوروبي وتعزيز التماسك الغربي في مواجهة التحديات الروسية، وبناءً على ذلك، اتجهت ألمانيا إلى إعادة تقييم سياستها الطاقية التي طالما اعتمدت على الغاز الروسي(New Climate Institute, 2022,p:299). فتبنّت خطة وطنية لتنويع مصادر الطاقة عبر زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة وتطوير البنية التحتية لاستيراد الغاز المسال (LNG)، وإنشاء شراكاتٍ جديدة مع دولٍ منتجة للطاقة خارج الإطار الروسي. ومع مرور الوقت، أصبحت هذه التوجهات تمثل ركيزةً أساسية في السياسة الوطنية للطاقة الألمانية بما يحقق الاستقلال النسبي عن روسيا دون الإضرار بمصالح الصناعة الألمانية(Voltaire, 2023, p. 60)

من ناحيةٍ أخرى، ظلت السياسة الألمانية تجاه الحرب الروسية–الأوكرانية محكومةً بمعادلةٍ دقيقة بين المصالح الاقتصادية والاعتبارات الأخلاقية والسياسية، فألمانيا، بوصفها القوة الاقتصادية الأولى في أوروبا، اعتمدت بدرجةٍ كبيرة على مصادر طاقةٍ مستقرة لضمان استمرارية نموها الصناعي وتفادي الأزمات الإنتاجية، لكنها في الوقت نفسه تحملت التزاماتٍ دولية وقيمية دفعتها إلى دعم سيادة الدول واحترام القانون الدولي(Der Spiegel, 2023,p:14). وهكذا، وجدت برلين نفسها أمام تحدي التوازن بين المبادئ والمصالح وهو ما انعكس بوضوح في ترددها أحيانًا بين اتخاذ مواقفٍ حازمة ضد موسكو وبين انتهاج سياسةٍ أكثر براغماتية تراعي الواقع الاقتصادي والسياسي الأوروبي، و هذا التذبذب النسبي لا يعكس ضعف الموقف الألماني بقدر ما جسد طبيعة السياسة الدولية المعاصرة التي قامت على التكيّف المستمر مع المتغيرات، وتجنب الاصطفاف الصارم في بيئةٍ جيوسياسيةٍ متقلبة. وبذلك، يمكن القول إن الموقف الألماني من الحرب الأوكرانية يجسد تطورًا في فلسفة السياسة الخارجية الألمانية التي باتت تجمع بين البراغماتية والمسؤولية الأخلاقية، في سعيها للحفاظ على التوازن بين الأمن الأوروبي واستقرار اقتصادها الوطني(Spiegel Online, 2022)

المبحث الثاني : الموقف الألماني من الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠١٤–٢٠٢٣: تحليل سياسي واستراتيجي

اولا: الموقف الألماني من أزمة أوكرانيا وضمّ شبه جزيرة القرم (٢٠١٤–٢٠٢١)

شهدت أوكرانيا في أواخر عام ٢٠١٣ وبداية عام ٢٠١٤ موجة احتجاجات عُرفت بـ ثورة الميدان (Euromaidan Revolution)، اعتراضًا على قرار الحكومة تعليق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (EU) لصالح التقارب مع موسكو(DW Arabic, 2022)، و أدت هذه الاحتجاجات إلى الإطاحة بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych)، واستغلت روسيا حالة الفوضى لتُعلن في مارس ٢٠١٤ ضمّ شبه جزيرة القرم (Annexation of Crimea)، في خطوةٍ أثارت قلقًا أوروبيًا واسعًا بشأن الأمن الإقليمي. و فيما تعلق بألمانيا، مثلت الأزمة تحديًا مركبًا جمع بين الالتزامات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، إذ أدانت برلين الضم الروسي بوصفه انتهاكًا للقانون الدولي، لكنها كانت تدرك أيضًا اعتمادها الكبير على الغاز الروسي ما جعل موقفها بين الدفاع عن المبادئ الأوروبية وحماية مصالحها الحيوي، و ردت ألمانيا بالانضمام إلى العقوبات الأوروبية التدريجية ضد موسكو، التي شملت قطاعات الطاقة والتمويل والتكنولوجيا العسكرية، مع الحرص على تقليل تأثيرها على الاقتصاد الأوروبي. في الوقت نفسه، شاركت برلين مع باريس في الوساطة الدبلوماسية التي أفضت إلى اتفاقيتي مينسك الأولى (٢٠١٤) والثانية (٢٠١٥)، واللتين نصّتا على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الثقيلة. غير أن تكرار الخروقات الميدانية أضعف فعاليتهما وأظهر محدودية الحلول السياسية أمام المصالح المتعارضة(Süddeutsche Zeitung, 2023)

على الصعيد الداخلي، كشفت الأزمة عن انقسامات سياسية ألمانية بين التيارات المحافظة التي طالبت بموقفٍ حازم ضد روسيا، وأحزاب اليسار والخضر التي دعت للحوار والمرونة. كما قيّد الاعتماد الكبير على الطاقة الروسية حرية برلين في التحرك، إذ مثّلت الواردات الروسية نحو ٤٠% من استهلاك الطاقة، ما جعلها تسعى تدريجيًا لتنويع المصادر عبر الطاقة المتجددة والغاز المسال(Bundesregierung & Kingdom of the Netherlands, 2023) ، و مع اندلاع الحرب الروسية الشاملة على أوكرانيا، أعلنت

ألمانيا تحولًا استراتيجيًا غير مسبوق، فرفعت ميزانية الدفاع إلى أكثر من ٢% من الناتج المحلي، وبدأت بتزويد أوكرانيا بأسلحة متطورة، منهيةً بذلك عقودًا من الحياد العسكري النسبي (Military Restraint). غير أن هذا التحول ترافق مع ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم وتراجع مستويات المعيشة، مما جعل برلين تواجه تحديًا مزدوجًا بين دعم أوكرانيا والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الداخلي(Clean Energy Wire, 2023). وفي ضوء هذه التطورات، تدهورت العلاقات الألمانية–الروسية بشكلٍ حاد، وتوقفت مشاريع التعاون الكبرى مثل نورد ستريم ٢ في حين عززت ألمانيا علاقاتها داخل الاتحاد الأوروبي (EU) وحلف الناتو وسعت لتوحيد القدرات الدفاعية الأوروبية وتنويع شركائها الطاقويين. وهكذا، انتقلت السياسة الألمانية من نموذج "**الاستقرار عبر التجارة**" إلى نهجٍ واقعي جديد قائم على الاستقلال الطاقوي والدعم النشط لأمن أوروبا(Bruegel Institute, 2023)

ثانيا:الانقسام السياسي وأزمة الثقة في ظل الضغوط الاقتصادية للحرب الروسية–الأوكرانية

أثّرت الحرب الروسية–الأوكرانية بشكلٍ عميق على المشهد السياسي الداخلي في ألمانيا، حيث برزت انقساماتٌ واضحة بين الأحزاب حول كيفية التعامل مع الأزمة. فقد تبنّى كلٌّ من الحزب المسيحي الديمقراطي (CDU) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) موقفًا متقاربًا يدعم التوجّه الحكومي نحو اتخاذ إجراءاتٍ صارمة ضد روسيا، شملت فرض عقوبات اقتصادية (Economic Sanctions) وتقديم دعمٍ مالي وعسكري لأوكرانيا(European Council on Foreign Relations 2024) وقد اعتُبر هذا الموقف تعبيرًا عن التزام ألمانيا بالمبادئ الديمقراطية وحقوق سيادة الدول، في انسجامٍ مع توجهات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. و في المقابل، أبدى حزب الخضر (The Greens) وحزب اليسار (The Left) مخاوف متزايدة من تصعيد الصراع وضرورة اتباع الحلول الدبلوماسية مشددين على أهمية الحياد وتقليل الاعتماد على العسكرة، معتبرين أن التصعيد العسكري قد يفاقم الأضرار الاقتصادية والاجتماعية داخل ألمانيا(Bundesministerium der Finanzen, 2022). وقد أدّت هذه التباينات إلى نقاشاتٍ حادة داخل البرلمان، وأثارت تساؤلاتٍ حول فعالية الأداء الحكومي في إدارة الأزمة. كما انعكس هذا الجدل على ثقة الرأي العام بالحكومة، إذ أبدت قطاعات واسعة من المواطنين قلقها من تباطؤ اتخاذ القرار وتردّد

الموقف الخارجي الألماني في بعض المراحل، مما ساهم في تعقيد صورة ألمانيا على الساحة الدولية(Der Spiegel, 2022,)

شكّلت أزمة الطاقة من الناحية الاقتصادية، أبرز تداعيات الحرب على ألمانيا. فبعد تقليص روسيا لإمدادات الغاز الطبيعي، واجهت البلاد نقصًا في العرض وارتفاعًا غير مسبوق في الأسعار، مما انعكس مباشرة على فواتير الكهرباء والوقود للمستهلكين والصناعات(Frankfurter Allgemeine Zeitung, 2023)، و في بعض المناطق، ارتفعت تكلفة الغاز المنزلي بأكثر من ٢٠٠%، ما أثار قلقًا واسعًا، خاصة بين ذوي الدخل المحدود. كما أدّى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي، ففقدت السلع الألمانية جزءًا من تنافسيتها في الأسواق العالمية، بينما تأثرت الشركات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت على الطاقة بأسعارٍ مستقرة ، وبالإضافة إلى ذلك، أسهم ارتفاع أسعار المواد الخام والنقل في زيادة معدلات التضخم (Inflation Rates) إلى مستوياتٍ لم تشهدها البلاد منذ عقود، ما اضطر البنك المركزي الأوروبي إلى رفع أسعار الفائدة بشكلٍ متسارع في محاولةٍ للحد من التضخم، وهو ما أثّر بدوره على النمو الاقتصادي العام(Die Zeit, 2022)

واجهت ألمانيا في قطاع الصناعة والتصدير تحديات كبيرة نظرًا لاعتماد اقتصادها على الأسواق الخارجية خاصة في قطاعات السيارات، والآلات، والصناعات الكيميائية. فقد أدت الحرب إلى اضطراب سلاسل التوريد العالمية (Global Supply Chains)، خصوصًا في ما يتعلق بالمعادن والمواد الخام المستوردة من روسيا وأوكرانيا، مثل النيكل والبلاديوم. وقد تسبب نقص النيكل في تباطؤ إنتاج السيارات الكهربائية نظرًا لاستخدامه في صناعة البطاريات، مما أجبر الشركات الألمانية على إعادة هيكلة سلاسل التوريد والبحث عن مصادر بديلة. كما زادت تكاليف الطاقة من أعباء المصانع، فاضطرت بعض الشركات إلى تخفيض الإنتاج أو الإغلاق المؤقت (Production Suspension)، لا سيما في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة(German Council on Foreign Relations , 2023)

استجابةً لذلك، أعلنت الحكومة الألمانية حزم دعم اقتصادية للمؤسسات المتضررة، تضمنت إعفاءاتٍ ضريبية مؤقتة ومساعداتٍ مالية مباشرة، إلى جانب تشجيع التحول نحو الطاقات النظيفة (Renewable Energy Transition). ومع ذلك، بقيت هذه الإجراءات قصيرة المدى، نظرًا لعمق التحديات البنيوية في قطاع الطاقة والتمويل، ما جعل الحلول المؤقتة غير كافية لتحقيق استقرارٍ طويل الأمد(Schneider, 2024). أما على مستوى سوق العمل الألماني ، فقد كانت التأثيرات مزدوجة. فمن جهة، تراجع النشاط الصناعي أدى إلى ارتفاعٍ نسبي في معدلات البطالة ببعض القطاعات التصديرية، ومن جهةٍ أخرى، استقبلت ألمانيا موجاتٍ كبيرة من اللاجئين الأوكرانيين مما أوجد ضغطًا إضافيًا على سوق العمل والخدمات العامة، لكنه ساهم أيضًا في تعويض النقص المزمن في اليد العاملة، خاصة في قطاعات الزراعة والخدمات والرعاية الصحية. وقد أطلقت الحكومة برامج تدريبٍ وتأهيل مهني لتسهيل اندماج اللاجئين في سوق العمل، مع التركيز على المجالات المستقبلية كالطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية(Vierhof, 2022, p. 57) إلى جانب ذلك، أدت الأعباء الاقتصادية والاجتماعية إلى تصاعد الضغط الشعبي على الحكومة، خاصة مع موجات الاحتجاجات التي اندلعت في عدة مدن بسبب ارتفاع أسعار الوقود والطاقة. وردًا على ذلك، أعلنت الحكومة عن سلسلة من إجراءات الدعم الاجتماعي تضمنت إعاناتٍ مالية مباشرة للأسر منخفضة الدخل، وتخفيضًا مؤقتًا للضرائب على الوقود، وتأجيل فواتير الطاقة، إضافة إلى دعمٍ موسّعٍ للمنظمات الخيرية لتخفيف آثار الأزمة على الفئات الهشّة. كما أطلقت حملاتٍ توعوية لترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع الكفاءة في الاستخدام المنزلي والصناعي(German Institute for International and Security Affairs 2021)

وفي ظل استمرار الحرب، بدأت ألمانيا تدرك أن الأزمة لا يمكن مواجهتها بالحلول التقليدية، وأن عليها إجراء تحولٍ جذري في سياساتها الاقتصادية والأمنية فعلى الصعيد الاقتصادي، تسارعت مشاريع الطاقة المتجددة واستُثمرت مبالغ ضخمة في تطوير البنية التحتية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال بهدف تقليل الاعتماد على روسيا. أما على الصعيد الأمني، فقد شهدت البلاد زيادةً غير مسبوقة في الإنفاق الدفاعي ودعمًا عسكريًا متصاعدًا لأوكرانيا، بالتوازي مع تعزيز التعاون مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي في مجالات الاستخبارات

والأمن السيبراني والتدريب العسكري. وقد شكّل هذا التحول كسرًا واضحًا للنهج الألماني التقليدي المتحفظ تجاه النفقات العسكرية والتدخلات الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(Abdelkader, 2022, p. 90)

ومع تزايد تشابك الأزمات، وجدت ألمانيا نفسها أمام مرحلةٍ معقدة تتطلب إدارة متوازنة للأولويات. فقد أصبح التحدي الأكبر هو تحقيق التوازن بين دعم أوكرانيا واستقرار الداخل الألماني، مع الحفاظ على مسار التحول الاقتصادي نحو الاستدامة والابتعاد عن مصادر الطاقة التقليدية. ويتوقف نجاح هذه المرحلة على قدرة الحكومة في تنسيق السياسات الداخلية وبناء تحالفاتٍ دوليةٍ فعّالة تضمن استمرار الدعم السياسي والاقتصادي. ومن ثمّ، بات من الواضح أن ألمانيا تمرّ بتحولٍ بنيوي شامل في سياساتها الداخلية والخارجية، وأن استجابتها لتداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية ستحدد ملامح دورها الإقليمي والدولي لعقودٍ مقبلة(Dube, 2020, p. 77)

المبحث الثالث : العلاقات الألمانية الأوكرانية خلال الأزمة ٢٠١٤–٢٠٢٣

اولا: السياق التاريخي للعلاقات الألمانية الأوكرانية

تعود بدايات العلاقات الرسمية بين ألمانيا وأوكرانيا إلى ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، حين كانت برلين من أوائل العواصم الأوروبية التي اعترفت بسيادة أوكرانيا المستقلة، وسعت منذ ذلك الحين إلى دعم الاستقرار الديمقراطي في شرق أوروبا، خصوصًا في الدول التي كانت ضمن الكتلة الشرقية السابقة (Former Eastern Bloc). وعلى الرغم من البعد الجغرافي بين البلدين، فإن ألمانيا لعبت دورًا محوريًا في تعزيز التعاون الأوروبي مع كييف، وكانت من أبرز الداعمين لبرنامج الشراكة الشرقية (Eastern Partnership) التابع للاتحاد الأوروبي، الذي ضم أوكرانيا ضمن رؤيته الرامية إلى تقريب الدول السوفيتية السابقة من المعايير السياسية والاقتصادية الأوروبية دون منحها عضوية مباشرة(German Federal Foreign Office, 2023) و في هذا الإطار، عملت ألمانيا على توثيق علاقاتها مع أوكرانيا في مجالات متعددة شملت الاقتصاد، البيئة، التعليم، والبنية التحتية، مركزة على نقل الخبرات التقنية والإدارية. ومع ذلك، ظلّت برلين حذرة في تعاملها مع كييف، مراعيةً لعلاقاتها القوية بروسيا، لا سيما في مجال الطاقة الذي كان يشكّل أحد

ركائز الاقتصاد الألماني. غير أن الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ غيّرت هذا التوازن الدقيق، إذ أعادت ترتيب أولويات السياسة الخارجية الألمانية، وحوّلت أوكرانيا من دولة هامشية في حسابات برلين إلى شريك استراتيجي في صراعٍ جيوسياسي حادّ مع موسكو(Baerbock, 2022,p.189)

بعد ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس ٢٠١٤، أصدرت ألمانيا موقفًا حازمًا أدانت فيه الخطوة الروسية بشدة، واعتبرتها انتهاكًا صارخًا لسيادة أوكرانيا وخرقًا لميثاق الأمم المتحدة. وقد وصفت المستشارة أنجيلا ميركل (Angela Merkel) هذا الضم بأنه "**خرق فاضح للقانون الدولي**" (Bundesministerium der Verteidigung, 2016) مؤكدةً أن تغيير الحدود بالقوة أمر غير مقبول في أوروبا الحديثة. لم يكن هذا الموقف رمزيًا فحسب، بل تجسّد عمليًا في سياسات ألمانية نشطة داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، حيث دفعت برلين باتجاه فرض عقوبات اقتصادية صارمة على موسكو، وقدّمت دعمًا سياسيًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا مستمرًا لكييف، لتصبح مسألة احترام وحدة الأراضي الأوكرانية أحد الثوابت الجوهرية في السياسة الألمانية تجاه كلٍّ من روسيا وأوكرانيا(European Union, 2023) وبالتوازي مع ذلك، رأت ألمانيا في أوكرانيا فرصةً لتعزيز قيم الديمقراطية في شرق أوروبا، معتبرةً أن نجاح كييف في التحول السياسي يمكن أن يشكّل نموذجًا يُحتذى به لدول الجوار. لذلك، أطلقت برلين بعد عام ٢٠١٤ سلسلة من برامج الدعم المؤسساتي (Institutional Support Programs) بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظماتٍ دولية. وشملت هذه البرامج إصلاح القضاء، تطوير الإدارة المحلية، ومكافحة الفساد، وكان من أبرزها برنامج اللامركزية (Decentralization Program) الذي دعمته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) (Andreas,2023,p.115)، إضافةً إلى دورات تدريبية للقضاة والمدعين العامين حول معايير العدالة والشفافية، ومشروعات دعم الحكومة الإلكترونية ومراقبة الانتخابات. وأسهمت هذه الجهود في تحسين مؤشرات الشفافية وفق تقارير منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) على الرغم من استمرار التحديات المتمثلة في انتشار الفساد الإداري، وهيمنة أصحاب النفوذ المالي والسياسي (الأوليغارشية) على مفاصل الدولة في أوكرانيا ،(Organization for Security and Co-operation

in Europe [OSCE], 2015) بدأت ألمانيا على الصعيد الاقتصادي منذ عام ٢٠١٤ بتقديم دعمٍ مالي مباشر لأوكرانيا لمساعدتها على تجاوز الأزمة التي أعقبت الحرب وفقدانها لمنطقتي القرم ودونباس. وخصّصت برلين ما يزيد على ١,٨ مليار يورو عبر بنك التنمية الألماني (KfW) على شكل قروض ميسّرة ومشروعات بنية تحتية، شملت تحسين كفاءة الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، إلى جانب تمويل المدارس والمستشفيات الميدانية في مناطق النزاع(Bingener & Wehner, 2023, p. 112). ومع اندلاع الحرب الروسية الشاملة عام ٢٠٢٢، ارتفع مستوى الدعم الألماني بصورةٍ غير مسبوقة، إذ خصّصت برلين أكثر من ٣,٥ مليار يورو للمساعدات الإنسانية، تضمنت الغذاء، الإيواء، الرعاية الطبية، والدعم النفسي للنازحين. وقد مثّل الغزو الروسي نقطة تحوّلٍ حاسمة في السياسة الدفاعية الألمانية، إذ تخلّت برلين عن مبدأها القديم القائم على "عدم إرسال أسلحة فتاكة" الذي كان جزءًا من إرث الحرب العالمية الثانية، وقررت تقديم دعمٍ عسكري مباشر لأوكرانيا(Lough, 2021, p. 47)

ورغم إخفاق اتفاقيات مينسك في تحقيق نتائجٍ دائمة، استمرت ألمانيا في لعب دور الوسيط السياسي إلى جانب فرنسا ضمن ما عُرف بـ صيغة نورماندي (Normandy Format). وبعد الغزو الروسي عام ٢٠٢٢، تكثّفت الاتصالات المباشرة بين برلين وكييف، وتم إنشاء آلية تواصل مستمرة بين المستشار الألماني أولاف شولتس (Olaf Scholz) والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي (Volodymyr Zelenskyy). كما تبنّت ألمانيا مواقف داعمة لانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وسعت إلى تهيئة المناخ السياسي داخل أوروبا لقبولها كمرشّح رسمي للعضوية رغم التحفظات التي أبدتها بعض الدول الأعضاء(Bröckers & Schreyer, 2014, p. 54). وفي الجانب الإنساني، استقبلت ألمانيا منذ بداية الحرب أكثر من مليون لاجئ أوكراني معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن. وقد أُتيحت لهم إقامة قانونية دون الخضوع لإجراءات اللجوء التقليدية، مع تسهيلات في الحصول على التأمين الصحي والمساعدات المالية، وفرص التعليم والتدريب المهني، والانخراط في سوق العمل الألماني. وتميّزت الاستجابة المجتمعية هذه المرة بدرجة أعلى من الترحيب مقارنة بأزمة اللاجئين عام ٢٠١٥، نظرًا للخلفية الأوروبية والإنسانية للأزمة، رغم

بقاء بعض الأصوات المعارضة داخل الحزب اليميني البديل (AfD) التي طالبت بتقنين الهجرة وضبط النفقات(MacGregor, 2014, p. 39)

ثانيا : الموقف الألماني من الغزو الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢ والتحولات الاستراتيجية

شكّل الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢٤ شباط ٢٠٢٢ نقطة تحوّل حاسمة في السياسة الألمانية ليس فقط في ما يتعلق بعلاقتها بروسيا، بل في العقيدة السياسية والأمنية الألمانية نفسها ، فعلى مدى عقود، اشتهرت ألمانيا باتباع سياسة "أوستبوليتك" القائمة على الانفتاح السياسي والتجاري تجاه موسكو، والتي ترسخت منذ سبعينيات القرن العشرين واستمرت حتى بعد ضمّ القرم عام ٢٠١٤ (Rinke, 2023, p. 41)، و حافظت الحكومات الألمانية المتعاقبة على هذه المقاربة عبر الإبقاء على مشروعات الطاقة المشتركة مثل نورد ستريم ٢ والتأكيد على الحوار الدبلوماسي باعتباره السبيل الأفضل لضمان الاستقرار الأوروبي. غير أن الاجتياح الروسي الشامل لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢ أدى إلى انهيار هذه السياسة فعليًا، إذ اعتُبر الغزو انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وتهديدًا جوهريًا لبنية الأمن الأوروبي (Hacke, 2023, p. 74)

في هذا السياق، أعلن المستشار أولاف شولتس أمام البرلمان الألماني عن بدء مرحلة جديدة أطلق عليها مصطلح "تسيتن فنْده" (Zeitenwende)، أي "زمن التحول"، في خطاب تاريخي وصفه كثيرون بأنه يمثل القطيعة النهائية مع السياسة الألمانية التقليدية تجاه روسيا. أصبح هذا المفهوم لاحقًا مرجعًا سياسيًا شاملًا يُستخدم لوصف التحول الجذري في توجهات ألمانيا الأمنية والعسكرية والدبلوماسية بعد الحرب(Kaim & Kempin, 2023, p. 116). ومن أبرز مظاهر هذا التحول، إعادة بناء القدرات الدفاعية ، فقد أعلنت الحكومة الألمانية عن تخصيص ١٠٠ مليار يورو لصندوقٍ خاص بتحديث الجيش الألماني في خطوة غير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. شملت الخطة شراء مقاتلات أمريكية من طراز F-35، وتحديث الأسلحة البرية والمدرعات، والاستثمار في الدفاع السيبراني وتوسيع المشاركة في مهام حلف الناتو(German Marshall Fund of the United States [GMF], 2025) ، كما تعهّدت ألمانيا برفع إنفاقها الدفاعي ليبلغ ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو التزام طالما تهربت منه في السابق رغم مطالبات الحلف المستمرة.

في الوقت نفسه، أدركت ألمانيا خطورة الاعتماد الطاقي المفرط على روسيا إذ كانت قبل الغزو تستورد نحو ٥٥% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من موسكو، ما شكّل نقطة ضعف استراتيجية. ومع بدء الحرب، أعلنت برلين تجميد مشروع نورد ستريم ٢، ثم ألغته نهائيًا بعد ضغوط أوروبية وأمريكية متزايدة، رغم الخسائر الاستثمارية الكبيرة. وقد شرعت الحكومة في تنفيذ خطة انفكاك طارئة تضمنت بناء محطات لاستيراد الغاز المسال في شمال ألمانيا، وتنويع مصادر الاستيراد عبر اتفاقيات جديدة مع النرويج وقطر والولايات المتحدة، إضافةً إلى تسريع مشاريع التحول إلى الطاقة المتجددة من خلال التوسع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية (Scholz, 2022, p. 9)

بالتوازي مع ذلك، تبنّت ألمانيا موقفًا غير مسبوق في تاريخها الحديث من حيث تقديم الدعم العسكري والسياسي المباشر لأوكرانيا فقد أرسلت برلين دبابات ليوبارد ٢ (Leopard 2) المتطورة، وأنظمة الدفاع الجوي IRIS-T وPatriot، وصواريخ مضادة للدروع، ومدافع هاوتزر (Howitzers)، بالإضافة إلى ذخائر دقيقة ودعم لوجستي واستخباراتي. كما استضافت ألمانيا برامج تدريبٍ عسكري للقوات الأوكرانية على أراضيها بالتعاون مع الناتو. وقد بلغت قيمة المساعدات العسكرية الألمانية أكثر من ١٤ مليار يورو، ما جعلها ثاني أكبر داعم عسكري لأوكرانيا في أوروبا بعد المملكة المتحدة(Beck, 2022, p. 58) كما ساهمت بفاعلية في تنسيق المساعدات الأوروبية ضمن إطار الصندوق الأوروبي للسلام (European Peace Facility). و تزامن هذا التحول العملي مع تغيرٍ ملحوظ في الخطاب السياسي والإعلامي الألماني ، فقد تحوّل الخطاب الرسمي من لغة التهدئة إلى خطابٍ أكثر صرامة تجاه روسيا، حيث وصف المستشار شولتس ووزيرة الخارجية أنالينا بيربوك (Annalena Baerbock) موسكو بأنها **تمثل "تهديدًا مباشرًا للنظام الأوروبي"** و**"دولة تنتهك القواعد** الدولية" (Meier, 2023, p. 102). كما تم تصوير أوكرانيا في الإعلام الألماني على أنها "قلعة الديمقراطية على حدود أوروبا"، مما ساهم في تعبئة الرأي العام لصالح الموقف الحكومي. دعمت كبريات وسائل الإعلام مثل صحيفة دير شبيغل Der Spiegel هذا التوجه، وخصّصت تغطيات موسعة للأزمة وتحليلات معمقة حول

المخاطر الروسية، ما ساعد في بناء إجماعٍ شعبي نسبي خلف قرارات الحكومة (Stelzenmüller, 2023, p. 87)

ورغم ذلك، لم يكن الداخل الألماني موحدًا تمامًا حول السياسات الجديدة، فقد ظهرت انقسامات سياسية داخلية بين الأحزاب، إذ رفض حزب اليسار سياسة التسليح وطالب بحلول دبلوماسية، بينما أبدى حزب البديل من أجل ألمانيا مواقف متعاطفة مع روسيا، منتقدًا ما اعتبره "**خضوعًا للهيمنة الأمريكية**". كما أظهرت استطلاعات الرأي تراجعًا نسبيًا في تأييد الدعم العسكري مع استمرار الحرب وارتفاع تكاليف المعيشة، ما وضع الحكومة أمام معادلةٍ دقيقة بين الالتزام الأخلاقي والدعم السياسي من جهة، والحفاظ على الاستقرار الداخلي من جهة أخرى (Plöger, 2023, p. 33). و في المقابل، ساهم هذا الموقف الحازم في تعزيز مكانة ألمانيا القيادية داخل أوروبا ، فقد أصبحت برلين الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة في حجم الدعم العسكري المقدم لأوكرانيا، والوسيط الرئيسي لدفع ملف انضمام كييف إلى الاتحاد الأوروبي، والراعي الأبرز لمؤتمرات إعادة الإعمار الأوروبية. كما أبدت استعدادًا متزايدًا لتحمّل مسؤولياتٍ أكبر في الأمن الأوروبي، بما في ذلك قيادة الجناح الشرقي للناتو وتوسيع وجودها العسكري في دول البلطيق وبولندا، مما أعاد رسم موقعها داخل منظومة الدفاع الغربية (Bunde & Major, 2024, p. 52)

ورغم هذا الصعود في الدور الأوروبي، لا زالت ألمانيا تواجه تحدياتٍ بنيوية طويلة الأمد من أبرزها تحقيق الاستقلال الطاقي المستدام، وإدارة التضخم والأزمات الاجتماعية الداخلية، والموازنة بين التزاماتها الدفاعية الجديدة ومبادئها السلمية التاريخية، فضلًا عن احتواء الانقسامات السياسية وموجات الشعبوية المتنامية. ومع ذلك، تمثل المرحلة الممتدة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ تحولًا جذريًا في الهوية السياسية الألمانية إذ انتقلت البلاد من كونها "قوة اقتصادية مسالمة" إلى "فاعل سياسي–عسكري حاسم داخل القارة الأوروبية، يعيد صياغة دورها وموقعها ضمن النظام الدولي الجديد (Kornelius, 2023, p. 69)

الخاتمة

لقد شكّلت الأزمة الأوكرانية، منذ عام ٢٠١٤ وحتى تصاعدها بالغزو الروسي الشامل عام ٢٠٢٢، نقطة انعطاف في مسار السياسة الأوروبية عامة، والسياسة الألمانية على وجه الخصوص. فقد وجدت ألمانيا نفسها في قلب تحولات جيوسياسية كبرى، أجبرتها على مراجعة منظومها المفاهيمي والأمني ، وإعادة تعريف دورها في النظام الدولي، و لم يكن الموقف الألماني من هذه الأزمة ثابتًا أو آنيًا، بل تطوّر عبر مراحل متعددة: من الإدانة السياسية والدعم الإنساني، إلى المساهمة المؤسسية، وصولًا إلى الانخراط المباشر في تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، هذا التطور لم يكن نتيجة ضغوط خارجية فحسب، بل جاء انعكاسًا لتحول داخلي في الوعي السياسي الألماني، أدرك فيه صانع القرار أن التردد في مواجهة التهديدات الكبرى يمكن أن يكون أكثر كلفة من الحسم. كما مثّلت الأزمة فرصة لإعادة تقييم العلاقة الألمانية الروسية، التي لطالما اتسمت بالتعقيد والتداخل، لا سيما في ملف الطاقة، ومع أن ألمانيا دفعت ثمناً اقتصاديًا وسياسيًا نتيجة هذا التحول، فإنها كسبت في المقابل موقعًا أكثر فعالية في صياغة مستقبل الأمن الأوروبي، وفي قيادة الاتحاد الأوروبي نحو مواقف موحدة تجاه النزاعات الدولية، ومن خلال هذا المسار، أصبحت أوكرانيا تمثل في الوعي السياسي الألماني ليس فقط ضحية لعدوان، بل شريكًا في مشروع أوروبي مشترك، يجمع بين الديمقراطية والاستقلال والسيادة. وفي هذا السياق، يتضح أن الدور الألماني لم يعد يقتصر على الاقتصاد والدبلوماسية، بل بات يشمل المسؤولية الأمنية والدفاعية والقيادية داخل أوروبا وخارجها، وهكذا، يمكن القول إن الموقف الألماني من الحرب الروسية الأوكرانية كان لحظة تأسيس لتحول استراتيجي طويل الأمد، و اعاد تشكيل هوية ألمانيا السياسية، و وضعها أمام مسؤوليات تاريخية جديدة في القرن الحادي والعشرين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

- عبد الرحمن، إبراهيم. (٢٠١٨). *السياسة الخارجية الألمانية بعد الحرب الباردة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كابلان، روبرت. (٢٠١٥). *انتقام الجغرافيا*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- دويتشه فيله (DW Arabic). (٢٠١٤–٢٠٢٣). تقارير وتحليلات إخبارية متنوعة حول الأزمة الأوكرانية والموقف الألماني.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية (English References)

1. Books (الكتب)

- Abd Al-Rahman, Ibrahim. (2018). *Die deutsche Außenpolitik nach dem Kalten Krieg*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Beck, Ulrich. (2022). *War and German Society: Reflections on Europe's New Reality*. Berlin: Suhrkamp Verlag.
- Bingener, Reinhard, & Wehner, Markus. (2023). *Die Moskau-Connection: Das Schröder-Netzwerk und Deutschlands Weg in die Abhängigkeit*. München: C. H. Beck.
- Bunde, Tobias, & Major, Claudia. (2024). *Zeitenwende Reloaded: Germany's Strategic Response One Year After the Invasion*. Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP).
- Fix, Liana. (2019). *Germany's Role in European Russia Policy*. Cham: Palgrave Macmillan.
- Hacke, Christian. (2023). *Zeitenwende: Deutschlands neue Außen- und Sicherheitspolitik nach dem Ukrainekrieg*. Berlin: Ullstein Verlag.

- Kaim, Markus, & Kempin, Ronja. (2023). *Deutschlands Sicherheitspolitik im Wandel: Die Bundeswehr und Europas neue Ordnung*. Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung.
- Kaplan, Robert D. (2015). *The Revenge of Geography*. Beirut: Arab Scientific Publishers.
- Kornelius, Stefan. (2023). *Kanzler der Zeitenwende: Olaf Scholz und die deutsche Außenpolitik in der Krise*. München: Piper Verlag.
- Lough, John. (2021). *Germany's Russia Problem: The Struggle for Balance in Europe*. Manchester: Manchester University Press.
- MacGregor, Neil. (2014). *Germany: Memories of a Nation*. London: Allen Lane.
- Meier, Christian. (2023). *Deutschland und der Ukrainekrieg: Verantwortung, Wandel und Realpolitik*. Frankfurt am Main: Campus Verlag.
- Plöger, Joachim. (2023). *Deutschland zwischen Werten und Interessen: Außenpolitik nach dem russischen Angriff*. Berlin: Ch. Links Verlag.
- Rinke, Andreas. (2023). *Die Ampel und der Krieg: Wie der Ukraine-Konflikt die deutsche Politik verändert*. München: Droemer Verlag.
- Scholz, Olaf. (2022). *Klartext in Krisenzeiten: Reden und Gedanken zur Zeitenwende*. Hamburg: Rowohlt Verlag.
- Shore, Michael. (2020). *German Policy Toward Russia: Between Economy and Security*. Berlin: European Thought Publishing.
- Stelzenmüller, Constanze. (2023). *Germany and the New European Order after Ukraine*. Washington, DC: Brookings Institution Press.

- Vierhof, Oliver. (2022). *Transformations in German Politics in the 21st Century*. Munich: University of Munich Press.
- Voltaire, Hans. (2023). *Transformations in German Defense Policy after the Russian Invasion*. Berlin: European Journal of Strategic Studies.

2. Peer-Reviewed Articles (المحكمة والدراسات المقالات)

- Hummel, Jakob. (2022). "Germany's Zeitenwende: Strategic rhetoric or real shift?". *German Politics and Society*, 40(3).
- Kriesberg, Felix. (2023). "Berlin's role in the Ukraine war". *European Affairs Review*, 19(Winter).
- Nasser, Karam. (2022). "Germany and the Russian gas crisis: Between need and confrontation". *International Journal of Energy and Politics*, 12.
- Raik, Kristi, Mölling, Christian, & Major, Claudia. (2023). *Whose Zeitenwende?*. Berlin: German Council on Foreign Relations (DGAP).

3. Official Reports & Government Documents (والوثائق التقارير الرسمية)

- Bundesministerium der Finanzen. (2022). *Gesetz zur Finanzierung der Bundeswehr (BwFinSVermG)*. Berlin.
- Bundesministerium der Verteidigung. (2016). *Weißbuch 2016: Zur Sicherheitspolitik Deutschlands und zur Zukunft der Bundeswehr*. Berlin.
- Bundesministerium für Wirtschaft und Klimaschutz. (2023). *Emergency Plan for Gas for the Federal Republic of Germany*. Berlin.
- Deutscher Bundestag. (2022). *Plenarprotokoll 20/19 – Regierungserklärung "Zeitenwende"*. Berlin.
- European Council. (2014). *Conclusions on Ukraine*. Brussels.

- Federal Government of Germany. (2023). *Nationale Sicherheitsstrategie – Integrierte Sicherheit für Deutschland*. Berlin.
- OSCE. (2014–2022). *Special Monitoring Mission to Ukraine – Reports Archive*. Vienna.

4. Research Papers & Briefs (اوراق بحثية وتقارير المراكز الفكرية)

- Bruegel Institute. (2023). *European Natural Gas Imports – Dataset*. Brussels.
- Clean Energy Wire. (2023). *War in Ukraine: Tracking the Impacts on German Policy*. Berlin.
- DGAP. (2023). *German Defense Spending: A Repeat of the Past Instead of a New Era*. Berlin.
- IfW Kiel. (2023). *Ukraine Support Tracker*. Kiel.
- NewClimate Institute. (2022). *German LNG Terminal Construction Plans*. Cologne.

5. Periodicals & Newspapers (والمجلات الصحف)

- **Der Spiegel.** (2022). *Russian gas and the fate of Nord Stream 2*.
- **Der Spiegel.** (2023). *Berlin coordinates with NATO to support Ukraine*.
- **Die Zeit.** (2022). *German media positions on the Ukraine war*.
- **DW Arabic.** (2014). *Analysis: Germany's position after the annexation of Crimea*.
- **DW Arabic.** (2015). *European sanctions against Russia*.
- **DW Arabic.** (2022). *The Left Party opposes arming Ukraine*.
- **DW Arabic.** (2023). *Coverage of German support to Ukraine*.

- **Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ).** (2023). *Germany sends Leopard tanks to Ukraine*.
- **Spiegel Online.** (2022). *AfD and its position on the Ukraine war*.
- **Süddeutsche Zeitung.** (2023). *The AfD criticizes Germany's support for Ukraine*.